وزيرة حقوق الانسان حوريه مشهور لـ(الثورة):

نطالب بمحاكمة المتهمين بقضايا جنائية والإفراج عن سجناء الثورة الشبابية

بين الحين والآخر تظهر القضايا التي تشكل المادة الخام لجدل الاعلام السياسي والاجتماعي.. هذه المرة اشتعلت فتائل المناوشات حول ملفات السجناء الذين اعتقلوا في العام 2011م الذي شهد ربيعاً يمنياً وجه بوصلة الصراع السياسي المزمن إلى وفاق وطني وتسوية سياسية.. لتذهب السياسة والاعلام في تناول ملف السجناء بعيدين ومغردين خارج القانون، فبعض ممن احتجزوا على قضايا رأي ومواقف سياسية، على إثر ثورة الشباب السلمية، وجدوا أنفسهم فجأة في زنانزن السجناء ذوي القضايا الجنائية، في الوقت الذي وجد جناة ومجرمون أنفسهم في كشوفات معتقلي الثورة السلمية، وفي كلا النقيضين.. يغفل الاعلام المرحلة التاريخية الهامة التي تمر بها البلاد، وتلوك السياسة تهم الكيد، في مربع لا يدخله إلا القضاء..

وزيرة حقوق الانسان أوكلت بملف السجناء على طريق التسوية السياسية، لتجد نفسها بين فكي السياسة والاعلام، وتآكل الوقت الذي هو رأس مالها في حل هذا الملف الشائك.. فشدت الرحال إلى باحة السجن المركزي بالأمانة لتنصب خيمة الاعتصام والاحتجاج على السياسة والاعلام والقضاء، مهددة بتجميد أعمالها في حكومة الوفاق الوطني.. صحيفة »الثورة« سلطت الضوء على هذه القضية مستوضحة من وزيرة حقوق الانسان الأستاذة حورية مشهور حقيقة ما يدور حوله الجدل..... إلى هذا الحديث الصحفي المقتضب

حوار / محمد محمد إبراهيم

< نشرت بعض وسائل الإعلام والمواقع الالكترونية أن وزيرة حقوق الإنسان جمدت أعمالها في الحكومة حتى حل قضية ملف معتقلي الثورة السلمية فماذا عن هذه التناولات؟

- ما تناولته الصحف والمواقع الالكترونية صحيح، فأنا هددت بتجميد أعمالي في حكومة الوفاق الوطني، كرسالة أردت إيصالها إلى القضاء وإلى الحكومة بعد أن استنفذت محاولاتي في الوصول إلى حل هذا الملف الذي أوكل إليّ كوزيرة لحقوق الإنسان في حكومة الوفاق الوطني التي هي الأخرى معنية -حقيقة- بهذا الموضوع، بناء على الآلية التنفيذية لمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي،والمادة (13) التي وردت فيها فقرة تنص على إطلاق كل المعتقلين على ذمة الثورة، وكذلك ما ورد في نصوص الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، وقرار مجلس الأمن، من معالجة كثير من الملفات المتصلة بالانتهاكات والتجاوزات القانونية التي حصلت خلال فترات سياسية متعاقبة، من خلال قانون العدالة الانتقالية، لكن للأسف الشديد لا زال قانون العدالة الانتقالية معلقاً حتى الآن، أيضاً كانت اللجنة المستقلة في أحداث 2011م التي كانت معنية بمعالجة كثير من المشكلات والانتهاكات والقضايا وصولاً إلى معرفة.. لماذا حصلت؟ وكيف حدثت؟فكثير من هذه القضايا والاستحقاقات المتصلة بالجوانب الحقوقية القانونية والانتهاكات والجرائم التي حصلت....

< هذا بالنسبة لمعتقلي الثورة السلمية وما رافقها من انتهاكات نالت كل الأطراف.. لكن هناك سجناء ومعتقلين على ذمة قضايا جنائية وجرائم كثيرة كجريمة جامع دار الرئاسة، وما يدور حولها من جدل سياسي ورأي عام، تتم المطالبة بالإفراج عنهم....؟

- بالتأكيد نحن نتحدث عن معتقلي الثورة السلمية، وإذا وجد شخص أرتكب أي جريمة يجب اتباع الطرق القانونية السليمة في الاحتجاز والتوقيف والمحاكمة..وبالنسبة للتوقيف له فترة محددة في القانون..كما يتم جمع الأدلة التي تثبت ضلوعه في الجريمة، ومواجهته بالجريمة التي أرتكبها بعد ذلك إرساله إلى المحكمة التي تقضي بثبوت إدانته من عدمه..

< هل نفهم أن المطالبة بالإفراج على السجناء وإن كانوا متهمين، لأنهم تجاوزوا الفترة الزمنية لجامع دار الرئاسة وغيره؟

-نعم تجاوزوا الفترة الزمنية بصورة كبيرة جداً،وهذه أحد جوانب الضعف في الموضوع، أن يستمروا في حبس وحجز،وسلب حريتهم لفترة طويلة،تجتاز نص القانون، ناهيك عن أن الاعتقال من أساسه ومن بدايته كان خطأ، لأن شباب الثورة يقولون: إنه كان اختطاف، وبدأ باختفاء قسري لفترة طويلة، يعني لم يتم احتجازهم على ذمة القضية، فإذا كان هناك جريمة يجب مواجهة المتهم بها.....

< لكن أولياء الدم من الطرف السياسي الآخر المتمثل في المؤتمر الشعبي العام- الذي يمثل نصف هذه التسوية السياسية والوفاق الوطني- يؤكدون في دعواهم أن هؤلاء ضالعون في هذه الجريمة.. فكيف يتم الإفراج عنهم.؟

- السؤال الأهم من هذا هو: إذا كان هؤلاء مدانين، أو متهمين بتفجير دار الرئاسة أو جرائم أخرى، فلماذا لم يتم إحالتهم إلى القضاء أو يقدموهم للمحاكمة بما جمعوا ضدهم من أدلة قطعية ليتم محاكمتهم؟..

< ما هو سعيكم في هذا الاتجاه كوزارة حقوق إنسان معنية بقضايا الانتهاكات والجرائم والانسانية الأخرى..؟

-نعم عملنا الكثير ونادينا القضاء بالبت في قضايا المحتجزين على ذمة قضايا وجرائم لم تثبت أدلتها جرم هؤلاء، أو أولئك، حتى أنا عندما زرت السجن المركزي بصنعاء قال لي السجناء: (حيلوا ملفاتنا للقضاء، فقد أوقفتمونا لفترة طويلة، لم يتم مواجهتنا بأي تهم، عُذّبنا، قلعوا أضافرنا، انتزعوا منا اعترافات تحت التعذيب) فلماذا لم يحيلوهم للقضاء وهذا كان مطلبهم، ونحن مع مطالبهم في إحالة أي مشتبه به إلى القضاء..فنحن نريد إعمال القانون،فهو الفيصل الحقيقي بين جميع المتخاصمين والمتنازعين، وإعمال معاييرحقوق الانسان فهي الفيصل، فنحن نحترم الانسان، ونحترم إنسانيته وآدميته وكرامته، ونحن لا نريد الناس أن تلجأ إلى الثأر بقدر لجوئها إلى القانون ...

< مؤخراً أعلن النائب العام الإفراج عن (17) معتقلاً على ذمة أحداث 2011م، وليس على ذمة جريمة دار الرئاسة، فكم عدد المعتقلين على ذمة ثورة الشباب حتى الآن؟

- حسب التوصيف المتمثل في المعتقلين على ذمة الثورة السلمية تبقى (22) سجيناً في السجن المركزي بصنعاء (19) معتقلاً، في حجة (6) في تعز، وربما هناك أكثر لا نعلمهم، ونحن نسعى لمسح شامل لكن السجون الموجودة في محافظات الجمهورية....من هو محتجز بسبب رأيه أو موقفه السياسي،فهذا يعتبر حجزاً خارج القانون، ويجب الافراج عنه، ورد اعتباره، لكن من كان محتجزاً على قضية جنائية، وثبتت جريمته في الفعل المجرم في القوانين اليمنية الخاصة بالعقوبات والجرائم، فيجب أن يحال إلى القضاء الجنائي ويتم مواجهته بالأدلة والإثباتات التي عليه وبالتالي المحاكمة العادلة..

< لكن هناك استغلال سياسي واضح لملف السجناء حيث تؤكد بعض القوى السياسية أن جميع السجون تمتلئ بسجناء سياسة، وسجناء رأي، ويرى الطرف الآخر أن هؤلاء جميعاً..سجناء قضايا جنائية، وعلى بعد كبير من هذه الجدل..يقف القضاء..ما هي رؤيتكم كوزارة حقوق إنسان لتوضيح ملامح هذا القضايا الحقوقية؟

-أنا أؤكد لك وللجميع أن هناك انتهاكات شديدة، وخطيرة ترقى إلى مستوى الجرائم الكبيرة، ما حصل في جامع دار الرئاسة، وما حصل أمام التلفزيون، ما حصل أمام الملعب بالمدينة الرياضية، وما حصل في المعلا، وفي العريش في عدن، وفي أماكن كثيرة.. لكن القانون لا يعطي أحداً الحق أن يحتجز مواطنون على ذمة جرائم، دون إثبات ضلوعهم فيها في فترة الاحتجاز التي حددها القانون.. فكثير من الدول التي تشهد مثل هذه الصراعات، تحدث فيها كثير من الانتهاكات، وتحل وينظر لها من خلال العدالة الانتقالية، لأنه ليس من العقل والمنطقي جرجرة كل الناس إلى المحاكم،لكن قانون العدالة الانتقالية- تأخر للأسف- وهذا مثار الجدل في قضية السجناء والمعتقلين، وكان هذا القانون سيفصل في كثير من القضايا، مع الحفاظ على حق الناس في اللجوء إلى عدالة جنائية، لأنه صحيح أن العدالة الانتقالية تعني وصول الناس إلى تسامح وإلى تصالح وإلى عفو،لكن ما تستطيع تطبق هذا في الحقوق الخاصة، فما تقدر الدولة أن تجبر الناس على التنازل عن حقوقهم الخاصة، فالناس يظلون محتفظين بحقوقهم الخاصة، في أن يذهبوا إلى العدالة الجنائية، ونحن نريد أن نطوي صفحة الماضي، لا نريد صراعات، بل نتطلع إلى أن نوفر كل هذه الجهود، وهذه الأموال وهذه الأسلحة التي تقاتلنا بها من أجل التنمية..البلد وضعها متدهور جداً،الوضع المعيشي للناس سيئ جداً، لدينا مشكلات إنسانية كبيرة جداً،لدينا (10) ملايين يمني تصنفهم الأمم المتحدة على أنهم الأشد فقراً، فنحن أمام تحديات كبيرة جداً،

< برأيكم أين يقف الحوار الوطني الشامل من هذه التحديات ؟

- أملنا كبير في الحوار الوطني خير، فالمتخاصمون جميعهم ألتقوا مع بعض، وعليهم أن يأتوا على القواسم المشتركة التي بينهم ويطووا صفحة الماضي، ويرمموا الحاضر وينظروا للمستقبل، فأنا مع أن يتجه اليمنيون للمستقبل، لكن بنية صادقة، ونية مخلصة.. وعلى الطرف الخسران من التغيير ألا يسعى للتخريب والتدمير وإفشال الجهود المبذولة في اتجاه المستقبل.. وأرجو أن تكتب كلامي كما هو، وأتمنى من الصحافة الموضوعية وإظهار الحقائق،لأني أكره التشويه فإعلام الطرف الآخر عمد إلى تشويهي والإساءة إليّ، رغم أننا في حكومة وفاق وطني، وليس في صراع، وكيد سياسي، ولست محسوبة على تيار سياسي أو قوى سياسية أياً كانت.. فأنا في المقام الأول إنسانة مستقلة، ووزيرة حقوق إنسان،أقف على مسافة واحدة من الجميع، ومعنية بإحقاق حق كل إنسان ينتمي إلى الجمهورية اليمنية، وبالتالي يجب أن نكون شديدي الموضوعية وإظهار الحقائق والمشكلات كما هي.

<عودة إلى ما تطرقتم له سابقاً حول العدالة الانتقالية.. ما سبب تأخير مشروع القانون..؟

- الحقيقة.. مشروع قانون العدالة الانتقالية الأخير الذي أحيل إلى مجلس النواب لا يتسم بالركائز التي يجب توفرها في قانون العدالة الانتقالية..

<ما هي هذه الركائز..؟

-الركيزة الأولى من هذه الركائز هي كشف الحقيقة، والالتزام بعدم التكرار،والاعتذار عن هذه المشكلات، ثم نمضي إلى التعويض والاصلاح المؤسساتي، إصلاح المؤسسات التي كانت ضالعة في هذه الانتهاكات، لأنه عملياً لماذا يتكلم الناس عن عدالة انتقالية، عندما تكون هناك دولة استبدادية دولة دكتاتورية، تكون أجهزة الدولة حامية للقانون، هي التي تقوم بتجاوز القانون والانتهاكات الواسع التي حصلت، وهذا لم يحصل في بلداننا العربية، لكن حصل مثل هذا في أفريقيا في أميركا اللاتينية، وبالتالي لجأ الناس إلى العدالة الانتقالية، أما الركيزة الأخيرة فهي أن الناس يصلوا من خلال قانون العدالة الانتقالية إلى العفو والمصالحة والمسامحة، والذهاب إلى البناء والتنمية..

< لكن الوضع اليمني يختلف فيما يتصل بالتعويضات التي تترتب على العدالة الانتقالية.. والاختلاف في أن الإطار الزمني كبير ومختلف عليه، فثمة من يرون أنه يجب تعويض اليمنيين من 62م وآخرون يرون من 67م وبعضهم في الثمانينيات وهكذا.. وهذا يعني أن الدولة لا تستطيع تحمل هذه التعويضات... فماذا ترون في هذا الاتجاه..؟

- نحن أمام دولة جديدة فلماذا الرجوع إلى الماضي البعيد، فنحن نتحدث عن الانتهاكات التي حصلت من بعد 1990م وحتى 2011م ، لكن مشروع قانون العدالة الانتقالية الذي تم تقديمه يركز على أنه إذا كان ثمة مشكلات ما زالت تداعياتها قائمة حتى هذه اللحظة، يجب معالجاتها، يجب النظر إليها، لأن هناك مشكلات وانتهاكات أندثر الناس الذين ارتكبوها، أو أصحاب الحقوق قد ماتوا...

< المشكلة القائمة هي الاختفاء القسري فحسب ما هو منشور أن ثمة حالات اختفت قسراً منذ الستينيات والسبعينيات والثمانينيات وصولاً إلى 2011م فكيف تنظرون إلى هذا الملف..؟

- نحن سنسعى إلى إيجاد قانون يعالج قضية الاختفاء القسري لأن هذا حق خاص من حقوق الناس، وحتى إن كان أبناؤهم قد قضوا، فيجب معرفة من تبقى من ذويهم وأهلهم، ومعالجة آثار ما لحق بهم من ضرر مادي أو معنوي، على غرار ما تم في لبنان بعد الحرب الأهلية، وفي الجزائر بعد حرب التحرير، وممكن اعتبار المختفين قسراً ومعاملتهم كشهداء وهذا رد معنوي كبير لأسرهم التي لم تزل تطالب بهم حتى الآن..

أخيـــــراً

<كلمة أخيرة..؟

- حقيقة ما كنا نريده من الإعلام هو حمل رسالة الوفاق الوطني والتسامح والتصالح.. لا نريد الشتات والتجاذبات السياسية، بل رسالة بناءة وناضجة وعاقلة ورائدة، نريد معالجات للمشكلات، لا أن يثير الاعلام مشكلات جديدة، «فما فينا يكفينا»-كما يقال..

(47) سجيناً لا زالوا معتقلين على ذمة الثورة السلمية ونتجه لمسح شامل لكافة السجون

- ما حدث بجامع دار الرئاسة والمدينة الرياضية وعدن وتعز جرائم ولا يجوز احتجاز أي مواطن دون إدانته بدليل قطعي

أنا مسؤولة عن حق كل يمني وعلى مسافة واحدة من الجميع

على الطرف الخاسر من التغيير ألا يسعى لافشال الجهود المبذولة في اتجاه المستقبل